

Distr.: General
19 October 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

حالة حقوق الإنسان في ميانمار*

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 21/46 إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقارير عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في ميانمار، مع التركيز بوجه خاص على المساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن منذ 1 شباط/فبراير 2021. وقد أعد هذا التقرير عملاً بذلك القرار.

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لكي يتضمن آخر المستجدات.



أولاً- المقدمة والمنهجية

- 1- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 21/46 إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقارير شفوي وخطية عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في ميانمار، مع التركيز بوجه خاص على المساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن منذ 1 شباط/فبراير 2021.
- 2- ويغطي هذا التقرير الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي وثقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في الفترة منذ استيلاء الجيش الميانماري (تاتاماداو) على السلطة في 1 شباط/فبراير 2021 وحتى منتصف تموز/يوليه 2021. وتُعرض التطورات التي طرأت خلال هذه الفترة حسب تسلسلها الزمني لتوضيح اتجاهات وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان. وتُوجد مواد تكميلية توضح جوانب التقرير في ورقة غرفة اجتماعات. وستعرض الاستنتاجات بمزيد من التفصيل في تقرير شامل سيقدم إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، على النحو الذي ينص عليه أيضاً قرار المجلس 21/46.
- 3- وليس للمفوضية حالياً أي وجود في ميانمار وليست لديها أي سبل للوصول إلى هذا البلد بالرغم من التزام الحكومة في عام 2012 بالسماح للمفوضية بفتح مكتب قطري وبالرغم من النداءات المتكررة من مجلس حقوق الإنسان ومن الجمعية العامة. وقد أعاق هذا الافتقار إلى إمكانية الوصول عملية رصد حالة حقوق الإنسان داخل البلد والإبلاغ عنها بصورة مستقلة، حيث أصبحت تلك العملية أكثر تعقيداً منذ الانقلاب العسكري، بسبب القيود المفروضة على الإنترنت (انظر الفرع رابعاً أدناه)، والقيود المفروضة على إمكانية الوصول وعلى الموارد، والتهديدات بالانتقام الموجهة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان.
- 4- وبالرغم من هذه التحديات، اعتمدت المفوضية على الرصد عن بعد وعلى المصادر المفتوحة الموثوقة، التي استكملت حيثما أمكن بإجراء مقابلات مع أفراد، للحصول على معلومات مباشرة عن أحداث محددة. وبالرغم من التحديات والمخاطر، أجرت المفوضية أكثر من 70 مقابلة مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والشهود عليها، وعقدت عشرات الاجتماعات لاستقاء المعلومات من مجموعة من أصحاب المصلحة. وجرى تقييم المعلومات والمصادر لتحديد مدى مصداقيتها، ولم يُدخَر أي جهد في سبيل تأكيد المعلومات أو التحقق منها.

ثانياً- السياق

- 5- ظل التاتماداو يرتكب على مدى عقود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان دون عقاب، بما في ذلك جرائم دولية مزعومة ضد الأقليات العرقية تم توثيقها على نطاق واسع لعرضها على مجلس حقوق الإنسان. وقدمت توصيات مفصلة بشأن المساءلة وإصلاح قطاع الأمن، ولكنها لم تتفد أبداً⁽¹⁾. وفي أعقاب انقلاب شباط/فبراير، عمد التاتماداو بشكل منهجي إلى العنف والقمع بمستويات جديدة ضد شعب ميانمار في جميع أنحاء البلد⁽²⁾.
- 6- وفي 1 شباط/فبراير 2021، قام القائد العام، مين أونغ هلينغ، بدعوى حدوث تزوير انتخابي في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بعزل الحكومة المدنية، واحتجاز القيادة السياسية لميانمار، وإعلان

(1) انظر A/HRC/43/18؛ انظر أيضاً ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن نتائج تفصيلي للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار (A/HRC/39/CRP.2)، المتاحة على صفحة البعثة على شبكة الإنترنت (www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/myanmarFFM/Pages/ReportoftheMyanmarFFM.aspx).

(2) انظر أيضاً A/HRC/46/56.

حالة الطوارئ، واستأثر لنفسه بكل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. ورفض الجميع تقريباً في البلاد الانقلاب وشنوا حركة احتجاج وعصيان مدني واسعة النطاق ومستمرة وسلمية في جميع أنحاء البلاد. وفي الأشهر التالية، اندلعت أزمة في مجال حقوق الإنسان، مع تصاعد مستمر في الهجمات ضد السكان المدنيين في الوقت الذي سعى فيه التاماداو إلى قمع المعارضة وتعزيز سلطته. وأساءت السلطات العسكرية استخدام الإطار القانوني لخنق حرية التعبير، وتكريس الحرمان التعسفي من الحرية، والتخلي عن الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة، حيث احتجزت آلاف الأشخاص، ولا سيما النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وعندما اندلعت الاحتجاجات السلمية في جميع أنحاء البلاد، استخدمت السلطات العسكرية في البداية أسلحة أقل فتكاً بطريقة غير ضرورية وغير متناسبة، وشنت غارات على الأحياء، مما خلق جواً من الإرهاب. وتطور ذلك إلى عمليات قتل مستهدفة واعتقالات جماعية منهجية، حيث تسبب التعذيب وسوء المعاملة في وفيات إضافية أثناء الاحتجاز. وظهرت المقاومة المسلحة تدريجياً، حيث شكل الناس جماعات للدفاع الذاتي أو بدأوا في التنظيم لمهاجمة الجيش. وفي الوقت نفسه، استمر النزاع المسلح في المناطق الحدودية لميانمار وزادت وتيرته. وفي كلا السياقين، شن التاماداو هجمات محددة الأهداف وعشوائية ضد المدنيين. وإلى جانب الاقتصاد المنهار وتفاقم جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أصبحت الحالة في ميانمار كارثة على حقوق الإنسان⁽³⁾.

ثالثاً - سيادة القانون

7- منذ 1 شباط/فبراير، والتاماداو يحاور إضفاء الشرعية على الإطاحة بالحكومة عن طريق إنشاء ما يسمى بمجلس إدارة الدولة⁽⁴⁾، بقيادة الجيش، ومن خلال تعديل القوانين القائمة من جانب واحد لتيسير الحكم العسكري على السكان الذين لا يلبون. وألغى مجلس إدارة الدولة نتائج انتخابات عام 2020⁽⁵⁾ في أواخر تموز/يوليه 2021، وأعلن تحوله إلى "حكومة مؤقتة"⁽⁶⁾ يكون فيها القائد الأعلى رئيساً للوزراء في 1 آب/أغسطس، ومدد حالة الطوارئ المقررة ابتداءً لمدة عام حتى آب/أغسطس 2023⁽⁷⁾.

ألف - استغلال القانون

8- في غضون أسبوعين من الاستيلاء على السلطة، أجرى مجلس إدارة الدولة تغييرات على قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون إدارة مناطق الأحياء والقرى، والقانون الذي يحمي خصوصية المواطنين وأمنهم، وجرم فعلياً النية المتصورة والانتقادات الفعلية للسلطات، وسمح بعمليات التفتيش والمصادرة والاعتقال ومراقبة الاتصالات واعتراضها دون إذن قضائي.

(3) انظر التسلسل الزمني للأحداث في ورقة غرفة الاجتماعات التي تتضمن معلومات تكميلية لتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار منذ 1 شباط/فبراير 2021 (A/HRC/48/CRP.2)، على صفحة مجلس حقوق الإنسان على الإنترنت (www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session48/Pages/ListReports.aspx).

(4) OHCHR Myanmar Team, "Myanmar in crisis: human rights situation, February 2021", 11 February 2021, para. 5.

(5) Union Election Communication Notification No. 2021/2.

(6) State Administration Council Order No. 2021/152.

(7) دفعت هذه الإجراءات أعضاء برلمان الاتحاد، المنتخبين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، إلى تشكيل اللجنة التي تمثل حزب بيداونغسو هلو تاو وحكومة الوحدة الوطنية للعمل على معارضة الحكم العسكري (انظر الفرع تاسعاً أدناه). انظر A/HRC/48/CRP.2.

9- وعقب إصدار أوامر بموجب المادة 144 من قانون الإجراءات الجنائية في 129 بلدة يومي 8 و9 شباط/فبراير⁽⁸⁾، علّق مجلس إدارة الدولة في 13 شباط/فبراير تدابير الحماية بموجب قانون حماية خصوصية المواطنين وأمنهم⁽⁹⁾ وعدل قانون إدارة مناطق الأحياء والقرى⁽¹⁰⁾. وتسبب تعليق أحكام القانون الذي يحمي خصوصية المواطنين وأمنهم في إلغاء تدابير الحماية من الاحتجاز لمدة تتجاوز 24 ساعة (المادة 7) وكذا تدابير الحماية من عمليات التفتيش والمصادرة والاعتقال ومراقبة الاتصالات واعتراضها دون إذن قضائي (المادة 8). وتشترط التغييرات التي أدخلت على قانون إدارة مناطق الأحياء والقرى تسجيل الضيوف الذين يبيتون ليلاً لدى السلطات (المادة 13(ز))، مما يحد من الحماية المتاحة للصحفيين والناشطين ومنظمي الاحتجاجات وغيرهم ممن تركوا منازلهم وأماكن إقامتهم المعتادة خوفاً من الاعتقال.

10- ووسعت تعديلات إضافية أدخلت في 14 شباط/فبراير 2021 على قانون العقوبات⁽¹¹⁾ وقانون الإجراءات الجنائية⁽¹²⁾ تعريف جرائم الخيانة العظمى والتحريض على الفتنة (المادة 121 والمادة 124-ألف من قانون العقوبات)، واستحدثت جرائم جديدة لا يسمح بالإفراج عن مرتكبها بكفالة تتعلق بإعاقة قوات الأمن⁽¹³⁾ وموظفي الخدمة المدنية (المادتان 124-جيم و124-دال من قانون العقوبات)، كما استحدثت جرائم جديدة تتعلق بالبلاغات الكاذبة التي تؤثر سلباً في حرية التعبير والتجمع (المادتان 505(أ) و505-ألف من قانون العقوبات). وبعد ذلك، شكلت التعاريف الموسعة للخيانة العظمى، التي تشمل عمليات الاستعداد لتغيير ميانمار "بوسائل غير دستورية"، أساس التهم الموجهة إلى أعضاء بارزين في اللجنة التي تمثل بيداونغسو هولتو ووزراء حكومة الوحدة الوطنية (انظر الفرع تاسعاً أدناه). واتهم ما لا يقل عن 992 شخصاً بموجب المادة 505-ألف، التي تسمح، بدون إذن قضائي، باعتقال من ينتقد الانقلاب، ويؤيد اللجنة التي تمثل بيداونغسو هولتو و/أو حركة العصيان المدني. ونظراً للصياغة الفضفاضة، يمكن أن يعتبر أي شخص على ارتباط بجماعات المقاومة المسلحة مسؤولاً عن تخريب قوات الأمن أو عرقلتها في الحفاظ على استقرار الدولة (المادة 124-جيم من قانون العقوبات). وأي شخص يشجع موظفي الحكومة على الانضمام إلى حركة العصيان المدني يمكن معاقبته بموجب المادتين 124-دال و505-ألف (أ) بتهمة إعاقة المسؤولين ومنعهم من أداء واجباتهم. وبصرف النظر عن المشروعية، فإن الصياغة الفضفاضة والغامضة للتعديلات تثير مخاوف جدية بشأن توافقها مع مبدأ الشرعية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

باء - تخريب القضاء وتقويض المحاكمات وفق الأصول المرعية

11- بحلول منتصف آذار/مارس، كان مجلس إدارة الدولة قد أعلن الأحكام العرفية في ست بلدات في منطقة يانغون⁽¹⁴⁾. وتوسع في ذلك ليشمل بلدة واحدة في ولاية تشين في 13 أيار/مايو⁽¹⁵⁾. وبإنشاء محاكم عسكرية في تلك المناطق، أُذن للقادة الإقليميين بمحاكمة مجموعة من القضايا الجنائية بإجراءات

(8) حظر "التجمع غير القانوني، والمظاهرات، واستخدام المركبات أو الأشخاص في المسيرات، والاحتجاجات، وأعمال التدمير والعنف"، وقصر التجمعات العامة على أقل من خمسة أشخاص، وحظر التجول بين الساعة 8 مساءً والساعة الرابعة فجراً. انظر *Global New Light of Myanmar*, "Section 144 of Criminal Procedure Code imposed in Naypyidaw territory and townships in states/regions", 10 February 2021.

(9) State Administration Council Law No. 2021/4.

(10) State Administration Council Law No. 2021/3.

(11) State Administration Council Law No. 2021/5.

(12) State Administration Council Law No. 2021/6.

(13) قوات الأمن "تشير إلى القوات العسكرية وقوات الشرطة على حد سواء.

(14) Martial Law Order No. 2021/3.

(15) Martial Law Order No. 2021/5.

موجزة وفرض أقصى العقوبات على كل جريمة، بما في ذلك أحكام الإعدام، دون أي حق في الاستئناف، في انتهاك للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وقُصِّل في القضايا المرفوعة ضد المدنيين بإجراءات موجزة في المحاكم العسكرية، ولم يستند المتهمون من أي تمثيل قانوني. وحتى 15 تموز/يوليه، كان 65 شخصاً، بينهم طفلان، قد حكم عليهم بالإعدام. وحوكم 39 شخصاً غيابياً.

12- وفي المناطق التي لا توجد بها الأحكام العرفية، تتم الإجراءات القضائية داخل السجون، بدعوى معالجة القضايا المتعلقة بالمادة 505 من قانون العقوبات. وفي ما يسمى بمحاكم السجون، لا يستطيع معظم المحتجزين الاستعانة بمحام، ويواجه القلة القليلون الذين يتمكنون من الاستعانة بمحام تحديات كبيرة في التشاور مع محاميهم وتقديم الأدلة والشهود، مما يثير مخاوف خطيرة بشأن مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وانتهاكات حقوق المحاكمة العادلة الأخرى. وبانخفاض حجم الاحتجاجات السلمية وارتفاع الحوادث المتصلة بالعناصر المسلحة، بدأت هذه المحاكم في مقاضاة مجموعة أوسع من الجرائم المتعلقة بالمقاومة المسلحة.

رابعاً- حرية التعبير

13- أغلق التامادوا، فور استيلائه على السلطة، الاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع أنحاء البلد بصورة مؤقتة، بما في ذلك خطوط الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت. ومنذ ذلك الحين، نفذ مجلس إدارة الدولة بصورة دورية عمليات حجب للإنترنت كما فرض قيوداً باتت تزيد قسوة على قسوة. وتهدف هذه الخطوات إلى التحكم في ممارسة الحق في حرية التعبير وغيره من حقوق الإنسان وتقييده دون مبرر. وعملت أيضاً على الحد من تدفق المعلومات عن الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن، مما عقد عمليات تقييم الاحتياجات الإنسانية وجهود التوثيق.

ألف- القيود على الإنترنت

14- في الفترة بين منتصف شباط/فبراير وأواخر نيسان/أبريل، ضيق مجلس إدارة الدولة الحيز المدني على الإنترنت من خلال استحداث أحكام قانونية تجرم النشاط على الإنترنت، كما قيد بشكل حاد فرص الوصول إلى الإنترنت، من خلال مزيج من عمليات الإغلاق الليلي والتعليق التدريجي لمختلف أشكال خدمات البيانات.

15- وفي أعقاب انتقادات واسعة النطاق لمشروع قانون مقترح للأمن السيبراني، تم التخلي عنه فيما بعد، عدلت السلطات العسكرية من جانب واحد قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2004 دون أي إشعار أو استشارة عامة في 15 شباط/فبراير. واستحدثت أحكام فضفاضة الصياغة عدة أصناف جديدة من الجنايات تجرم تبادل المعلومات بشأن "العقاب الاجتماعي" (المادة 38(ب))⁽¹⁶⁾؛ والصحافة التي تعتبر منتقدة للسلطات العسكرية (المادة 38(ج))؛ واستخدام الشبكات الخاصة أو خدمات التشفير (المادة 38(د))؛ وتبادل المعلومات مع المجتمع الدولي (المادة 38(ه)). وبالإضافة إلى ذلك، ومع أن التعديلات توفر ظاهرياً قشوراً من حماية البيانات الشخصية (الفصل 10)، فإنها تمنح سلطات واسعة للسلطات، مما يسمح لها باعتراض البيانات الشخصية دون أي ضمانات مقابلة. وهذه التعديلات فضفاضة للغاية، وتثير شواغل جدية بشأن توافقها مع مبدأ الشرعية. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تستوفي اشتراطات الضرورة والتناسب. ولا يبدو أن هذه القيود تسعى إلى تحقيق أهداف مشروعة بموجب قانون حقوق الإنسان، وتؤثر برمتها في حق الفرد في حرية الرأي والتعبير، وفي الخصوصية.

(16) يشمل ذلك حملة "التشهير والتفريغ" التي تستهدف عائلات وأقارب مسؤولين رفيعي المستوى في تاماداو وتكشف هويتهم علناً.

16- ومع تزايد حجم الاحتجاجات وتزايد العنف في الردود العسكرية، أقرّ مجلس إدارة الدولة عمليات إغلاق ليلية للإنترنت من الساعة الواحدة فجراً إلى الساعة السادسة فجراً أو الساعة التاسعة صباحاً، حسب اليوم، وقد استمرت تلك العمليات حتى أواخر نيسان/أبريل 2021.

17- وفي أعقاب حملات القمع العنيفة في بلدي هليونغايا وشويبيثا، وإعلانات الأحكام العرفية في ست بلدات في منطقة يانغون، منعت السلطات العسكرية الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول في جميع أنحاء البلاد في 15 آذار/مارس. وبعد ثلاثة أيام، أوقفوا خدمات الواي فاي العامة. وفي 2 نيسان/أبريل، حُجبت أيضاً، بموجب توجيهات مجلس إدارة الدولة، شبكة الإنترنت اللاسلكية الثابتة، ولم تُترك مفتوحة سوى وصلات الإنترنت بالألياف البصرية، والتي تغطي أقل من 0,2 في المائة من السكان، أساساً في المناطق الحضرية الرئيسية.

18- وتوقفت عمليات إغلاق الإنترنت ليلاً في أواخر نيسان/أبريل عندما اعتمد مجلس إدارة الدولة طريقة مختلفة للسيطرة: منع كافة إمكانيات الوصول إلى الإنترنت، باستثناء الوصول إلى مواقع أو تطبيقات محددة، لمستخدمي الإنترنت اللاسلكي الثابت والمحمول. وحافظ الأشخاص الذين لديهم وصلات ألياف بصرية على إمكانية الوصول إلى الإنترنت باستثناء الوصول إلى المواقع والتطبيقات المدرجة على القائمة السوداء. وفي 28 نيسان/أبريل، أعيد استخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول للتطبيقات المصرفية وغيرها من التطبيقات التجارية، تلتها خدمة الإنترنت اللاسلكي الثابت بعد ثمانية أيام. ونظراً للتعديلات التي أدخلت على قانون المعاملات الإلكترونية، وتعليق أحكام القانون الذي يحمي خصوصية المواطنين وأمنهم، مثلما أشير إليه أعلاه، لا تزال هناك مخاطر كبيرة من المراقبة المستمرة واعتراض الاتصالات الهاتفية والاتصالات القائمة على الإنترنت، حتى في ظل إمكانية الوصول المحدودة في الوقت الراهن.

باء - وسائل الإعلام والصحافة

19- أغلقت خمس صحف مستقلة في غضون سبعة أسابيع من الانقلاب⁽¹⁷⁾. وبحلول 5 أيار/مايو، كان مجلس إدارة الدولة قد ألغى تراخيص ثماني مؤسسات إعلامية،⁽¹⁸⁾ عقب التحذير الذي أصدره المجلس لوسائل الإعلام بعدم الإشارة إليه على أنه "حكومة عسكرية"⁽¹⁹⁾.

20- وفي الفترة من 1 شباط/فبراير 2021 إلى 15 تموز/يوليه 2021، أُلقي القبض على ما لا يقل عن 98 صحفياً في وقت ما، بمن فيهم مراسلون من اليابان وبولندا والولايات المتحدة الأمريكية؛ وكانت هناك أوامر اعتقال معلقة ضد 33 آخرين. ولا يزال 46 صحفياً رهن الاحتجاز، ووجهت اتهامات جنائية إلى 20 منهم، معظمهم بموجب المادة 505 من قانون العقوبات. وأدين ستة منهم، وتراوحت الأحكام الصادرة بحقهم بين شهر وثلاث سنوات.

(17) 7Day News, The Voice, Eleven, The Myanmar Times and The Standard Time (San Taw Chain)

(18) Democratic Voice of Burma, Khit Thit Media, Mizzima, Myanmar Now, 7Day News, 74 Media, Myitkyina Journal and Tachileik News Agency

(19) "صدرت تحذيرات ضد استخدام عبارة الحكومة العسكرية التي قامت بانقلاب في التقارير الإخبارية، وسيتم اتخاذ إجراءات ضد المخالفين الذين يواصلون استخدام هذه العبارة في كتاباتهم عن طريق إلغاء تراخيص النشر الممنوحة لهم" (Global New Light of Myanmar, "Country needs to put energy into reviving country's ailing economy: Senior (General)", 23 February 2021).

خامساً- الحق في التجمع السلمي

21- رد شعب ميانمار بغضب على الانقلاب. وبدأت مظاهرات واسعة النطاق في كافة المدن في جميع أنحاء البلاد، بدءاً بالحملة الليلية لقرع الطناجر والمقالي اعتباراً من 2 شباط/فبراير 2021، وذلك في سياق ممارسة أبناء الشعب لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. وسرعان ما تطورت هذه المعارضة السلمية إلى حركة عصيان مدني، قادها في البداية أطباء وممرضون رفضوا الحضور إلى العمل. وقد ازدادت قوة حركة العصيان المدني، التي استقطبت الدعم من النقابات العمالية والناس من جميع مناحي الحياة، وبلغت ذروتها في إضراب عام في جميع أنحاء البلد في 21 شباط/فبراير. وانضمت إلى الحركة أعداد كبيرة من موظفي الخدمة المدنية، ولا سيما المدرسين وحتى عمال الحكومة، في ناي بي تاو. وجرت عشرات المظاهرات السلمية التي شارك فيها مئات الآلاف من الأشخاص في عطلة نهاية الأسبوع الأولى بعد الانقلاب. وشارك المتظاهرون في أعمال موسيقية وفنية أخرى للتعبير سلباً عن معارضتهم⁽²⁰⁾.

22- واعتمدت الشرطة في البداية على أسلحة أقل فتكاً، بما في ذلك الرصاص المطاطي وخراطيم المياه، لتثبيط همة الحشود السلمية وتفريقها مع تزايد حجمها وانتشارها في جميع أنحاء البلاد خلال الأسبوع الثاني من شباط/فبراير. وفي 9 شباط/فبراير 2021، استخدمت الشرطة الذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين السلميين، مما أدى إلى إطلاق النار على مظاهرة شابة توفيت في نهاية المطاف جراء إصابتها بطلق ناري في الرأس.

23- بيد أن القيود الصارمة التي فرضتها السلطات العسكرية على الحيز المدني على الإنترنت جعلت من الصعب على المتظاهرين التجمع. وكان الجانب التنظيمي للمظاهرات يتم عبر الإنترنت، كما أن من يقودون تلك المظاهرات أو يشاركون فيها يعرضون أنفسهم لخطر تفتيش هواتفهم النقالة في عمليات تفتيش عشوائية من جانب قوات الأمن، بل وخطر الاعتقال.

24- واشتدت الاحتجاجات الجماهيرية، التي أغضبتها جهود تاتماداو لمنع التجمعات. وصعدت قوات الأمن من وتيرة العنف، معتمدة بشكل متزايد على القوة المميتة، حتى أنها استخدمت التكتيكات العسكرية والأسلحة القتالية، بما في ذلك البنادق شبه الآلية والقناصة والذخيرة الحية، لتفريق التجمعات السلمية. وفي آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل، أدى استخدام الأسلحة الفتاكة والأقل فتكاً إلى زيادة هائلة في عمليات القتل التعسفي وجرح المتظاهرين السلميين، بمن فيهم العديد من الأطفال. ويتضح ذلك بشكل خاص من الحوادث التي وقعت في باغو وهلينغتايا وبلدة أوكالابا الشمالية، وحادث رابع وقع بمناسبة يوم القوات المسلحة⁽²¹⁾.

25- وشكل قمع السلطات العسكرية للاحتجاجات في بلدة أوكالابا الشمالية، في يانغون، في 3 آذار/مارس 2021، تصعيداً واضحاً في استخدام القوة المميتة. وأشارت بصورة متواترة شهادات الشهود إلى أن استخدام القوة كان متعمداً ويستهدف المتظاهرين السلميين. وكثيراً ما يصاب ضحايا قوات الأمن بجروح في رؤوسهم والمناطق الوسطى من أجسادهم، مما يدل على أنهم كانوا مستهدفين بأقصى قدر من الأذى. وهاجمت قوات الأمن المعدات والمرافق الطبية والعاملين الصحيين، بمن فيهم أولئك الذين يساعدون المتظاهرين. وفي 14 آذار/مارس 2021، اندلعت احتجاجات واسعة النطاق في بلدة أخرى في يانغون، هي هلينغتايا. وخلال النهار، تعرضت أيضاً عدة مصانع مرتبطة بالصين لأضرار كبيرة بسبب الحرق والعمد والتخريب. وردت قوات الأمن على الوضع باستخدام القوة المميتة، حيث أفادت التقارير بأنها أطلقت النار على المنازل، على ما يبدو عشوائياً، وشنت مدهامات واعتقلت من يعتقد أنهم مناهضون للجيش. واستمر ذلك حتى الليل وعلى مدى الأيام التالية. وفر أكثر من 100 000 من السكان من المنطقة خلال الأسبوع التالي.

(20) انظر A/HRC/48/CRP.2.

(21) المرجع نفسه.

26- وفي 27 آذار/مارس 2021، نشرت صحيفة ميانمار آلين التابعة لمجلس إدارة الدولة تحذيراً للشباب بأن يتعلموا الدرس من الوفيات القبيحة السابقة لأنهم معرضون لخطر إطلاق النار عليهم في الرأس والظهر. وكان ذلك ترديداً حرفياً لتصريحات مشؤومة أدلى بها في اليوم السابق على محطة تلفزيونية تابعة للجيش⁽²²⁾. ومع ذلك، نظم المتظاهرون المزيد من الاحتجاجات العامة في جميع أنحاء البلاد. وبالوصول إلى تلك المرحلة، كان نشطاء المعارضة قد اعتمدوا استراتيجيات للتخفيف من حدة العنف على أيدي قوات الأمن، بما في ذلك اللجوء إلى احتجاجات وحيزة المدة على غرار "هجمات الغوغاء الخاطفة" والاحتجاج في الأوقات التي يغلب الظن أن يكون فيها أفراد قوات الأمن في فترات استراحة. ومع أن العديد من المتظاهرين لم يكن لديهم دفاعات، فقد أقام بعضهم أكياس رمل في مواقع الاحتجاج أو ارتجلوا معدات حماية من أجل حماية أنفسهم من الذخيرة. وفي حالات قليلة، كان لدى المشاركين أسلحة بدائية، مثل النقيفة والمقلع والمفرقات النارية، وأحياناً زجاجات المولوتوف.

27- وتلت ذلك هجمات واسعة النطاق ضد المتظاهرين في 27 آذار/مارس 2021 (يوم القوات المسلحة) في 12 من ولايات ومناطق وأقاليم البلاد البالغ عددها 15. واستخدم الجيش الأسلحة النارية دون سابق إنذار ضد المظاهرات السلمية في أجزاء مختلفة من ميانمار. وأطلقت قوات الأمن النار على أشخاص كانوا في حالة فرار أو كانوا يقدمون المساعدة لبعض المصابين. وأفادت مصادر متعددة موثوقة بوقوع ما لا يقل عن 130 حالة وفاة، وهي أعلى حصيلة يومية. ويبدو أن جميع الوفيات تقريباً كانت نتيجة لجروح ناجمة عن طلقات نارية، كثير منها في الرأس أو وسط الجسم؛ وقتل ما لا يقل عن 17 طفلاً. وروى أحد الأشخاص كيف أحرقت جثة قريبه، الذي قتلته قوات الأمن، في وقت لاحق دون موافقة الأسرة. وتلقى أفراد آخرون مكالمات وزيارات من الشرطة التي كانت تبحث عن رفات المتوفين - بل هددت في إحدى الحالات باستخراج جثة طفل. ويبدو أن التحذيرات الصادرة في اليوم السابق لحادث يوم القوات المسلحة، والتكتيكات المستخدمة، وارتفاع عدد القتلى، والتنسيق الواسع النطاق لعمليات القمع في جميع أنحاء البلاد، تدل على وجود استراتيجية أو عملية مخطط لها من قبل السلطات العسكرية تعتمد استخدام القوة المميتة لثني الناس عن القيام بمزيد من المظاهرات وتعزيز سيطرتها في جميع أنحاء البلاد.

28- وفي باغو، حاصرت قوات الأمن في 9 نيسان/أبريل أحياء أقام فيها المتظاهرون حواجز على الطرق لحماية أنفسهم. وبعد مراقبة الطائرات بدون طيار، شنت قوات الأمن هجمات، واستخدمت قاذفات قنابل يدوية ومدفعية لتدمير حواجز الطرق دون رعاية واضحة لتأثير الأسلحة المتفجرة داخل منطقة سكنية، مما يعرض حياة المتظاهرين والسكان على حد سواء للخطر. وتفيد التقارير بأن الانفجارات والشظايا قتلت ما لا يقل عن 82 شخصاً. وفي إحدى الحالات الموثقة، أطلق الجنود النار على متظاهر مصاب كان منقولاً في طريقه للحصول على الرعاية الطبية. وأفيد على نطاق واسع بأن قوات الأمن احتلت معبداً، مستخدمة المبنى كمستودع للقتلى والجرحى. ورُفضت نداءات الرهبان والمسعفين المحليين لعلاج المصابين.

29- وينبغي احترام الاحتجاجات السلمية وضمائها. وإذا أصبح من الضروري تفريق هذه التجمعات، إحقاقاً لهدف مشروع من أهداف إنفاذ القانون، ينبغي بذل جميع المحاولات المعقولة لجعل المشاركين يفعلون ذلك طوعاً. وينبغي ألا تستخدم القوة إلا إذا كان ذلك ضرورياً للغاية وبأدنى حد ممكن. ويجب أن يمثل أي استخدام للقوة للمبادئ الأساسية المتمثلة في الشرعية والضرورة والتناسب والحيطة وعدم التمييز. ويجب ألا يستخدم مسؤولو إنفاذ القانون الأسلحة النارية في سياق التجمعات، ما لم يكن ذلك من الضروري للغاية من أجل حماية الأرواح أو منع وقوع إصابات خطيرة جراء التهديدات الوشيكة، على أن يقتصر الأمر على الأفراد الذين يشكلون تهديداً. وتتعارض أعمال قوات الأمن في ميانمار بشكل واضح

مع هذه المعايير، وبالتالي فهي ترقى إلى مستوى انتهاك الحق في الحياة والتجمع السلمي. وإذا تبين أن كثيراً من الوفيات المبلغ عنها تندرج ضمن هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، فقد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

سادساً- حظر التعذيب وسوء المعاملة، والحق في الحرية وحق الفرد في الأمن على شخصه

30- في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 15 تموز/يوليه 2021، احتجز مجلس إدارة الدولة ما لا يقل عن 6 493 فرداً: 655 منهم على الأقل في شباط/فبراير؛ و 2 023 في آذار/مارس؛ و 1 025 في أبريل/نيسان؛ و 826 في أيار/مايو؛ و 430 في حزيران/يونيه؛ و 136 في الفترة من 1 إلى 15 تموز/يوليه. وحتى منتصف تموز/يوليه، لم يفرج إلا عن 2 924 من المقبوض عليهم⁽²³⁾.

31- وهناك نمط واضح لعمليات الاحتجاز والاعتقال الجارية التي يقوم بها مجلس إدارة الدولة. ففي الساعات الأولى من الانقلاب، احتجز التاماداو القيادة السياسية للبلاد ومئات البرلمانيين الذين تجمعوا لافتتاح البرلمان الجديد. وفي الوقت نفسه تقريباً، استهدف أيضاً أعضاء الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية المنتهية ولايتهم وغيرهم من السياسيين. ونظراً لادعاء القائد العام بتزوير الانتخابات كذريعة للاستيلاء على السلطة، أُلقي القبض أيضاً على عشرات من مسؤولي لجنة انتخابات الاتحاد، وكذلك عشرات من نشطاء المجتمع المدني.

32- وبتعبئة الشباب للتظاهر سلمياً ضد الاستيلاء على السلطة، ارتفعت الاعتقالات الجماعية للطلاب خلال الشهر التالي. وفي الفترة من منتصف نيسان/أبريل إلى نهاية أيار/مايو 2021، كان مجلس إدارة الدولة ينشر قوائم يومية بالأفراد المطلوب القبض عليهم عملاً بالمادة 505-ألف من قانون العقوبات. وكانت تلك القوائم تتألف أساساً من مشاهير ميانمار وفنانين وأطباء ومعلمين وممرضين وغيرهم ممن انتقدوا الانقلاب، وأُعربوا عن دعمهم للجنة التي تمثل بيداونغسو هلو تاو أو شاركوا في حركة العصيان المدني، واستهدفت بوضوح أولئك الذين لهم تأثير في الحشد للاحتجاجات والإضرابات. وكان المجلس يستهدف الصحفيين باستمرار: ففي الأشهر الثلاثة الأولى من الانقلاب، كان حوالي 30 من العاملين في مجال الإعلام إما محتجزين أو مدرجين في القوائم الشهرية للأشخاص المطلوبين من قبل السلطات العسكرية. واحتجزت السلطات العسكرية ما لا يقل عن 93 من الأقارب بدلاً من المطلوبين، فيما يعتقد أنه إجراء للضغط على المختبئين لكي يسلموا أنفسهم.

ألف- الاعتقال والاحتجاز التعسفيان والتعذيب والوفيات أثناء الاحتجاز

33- يتضح مما سبق أن الأفراد حرموا من حريتهم بسبب ممارستهم لحقوقهم في المشاركة في الحياة العامة وفي حرية الرأي والتعبير. ورغم أن أفراد التاماداو حاولوا إخفاء الاعتقالات الجماعية بالاعتماد على الأحكام القانونية الصادرة حديثاً، فإن الإجراءات في المحاكم العسكرية وما يسمى بمحاكم السجون لم تق بمعايير الإجراءات القانونية الواجبة أو المحاكمة العادلة (انظر الفرع ثالثاً-باء). ومنذ الانقلاب، نفذت أغلبية حالات الحرمان من الحرية دون احترام لسيادة القانون وفرضت في إجراءات لا تراعي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما يشكل احتجازاً تعسفياً وغير قانوني.

34- وفي بعض الحالات، اقتيد الأفراد المقبوض عليهم أولاً إلى مراكز الشرطة، قبل نقلهم إلى مراكز الاستجواب العسكرية و/أو السجون. ووردت تقارير موثوقة في عدة حالات تزعم أن قوات الأمن اعتدت جنسياً على المحتجزين، ذكوراً وإناثاً، بمن فيهم شخص واحد من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، أثناء احتجازهم في مراكز الشرطة.

35- وقد اقتيد بعض المحتجزين إلى مراكز الاستجواب العسكرية لفترات متفاوتة قبل نقلهم إلى السجون. وتشير تقارير موثوقة إلى أن قوات الأمن في هذه المرافق دأبت على استخدام أساليب الاستجواب التي قد ترقى إلى مستوى التعذيب. وعموماً، تتضمن المعاملة عصب الأعين وتقييد الأيدي والضرب والحرمان من الماء والغذاء والنوم لمدة يومين إلى ثلاثة أيام أثناء الاستجواب. وقد أجبر أحد الأشخاص على الوقوف على ركبتيه طوال الفترة تقريباً وعانى من حروق بالسجائر في ركبتيه؛ وأجبر شخص آخر على الوقوف على ركبتيه وطلب منه أن يختار بين مسدس أو سكين، ثم وجهت السكين إلى رأسه أثناء استجوابه. وبثت السلطات العسكرية على التلفزيون الذي يسيطر عليه الجيش لقطات لمحتجزين مصابين بجروح واضحة، يزعم أنها لحقت بهم أثناء احتجازهم.

36- ولم يتلق أقارب المحتجزين أي معلومات عن مصير أفراد أسرهم أو أماكن وجودهم، ولا سيما خلال الأسابيع الأولى من الانقلاب. ويبدو حتى أنه في معظم الحالات لم يكن هناك أي اعتراف رسمي من مجلس إدارة الدولة بهذه الاعتقالات. وقد تشكل هذه الاعتقالات حالات اختفاء قسري.

37- وأبلغ عما لا يقل عن 50 حالة وفاة مرتبطة بالاحتجاز. وتعرض بعض الأفراد لإصابات أثناء الاعتقالات أو المدهامات، أو عند نقاط التفتيش، وبعد ذلك، أفيد بأنهم حرّموا من الحصول على العلاج الطبي. وحدثت وفيات أثناء الاحتجاز في مناطق مختلفة؛ وأفيد بأن ست وفيات على الأقل وقعت في مقاطعة بياي، بمنطقة باغو، وهو ما يمثل أكبر عدد في منطقة واحدة. وذكر بأن أربعة من الذين توفوا أثناء الاحتجاز كانوا أعضاء في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وذكر العديد من الأسر أنهم تلقوا مكالمات هاتفية من الشرطة في اليوم التالي لاعتقال أقاربهم، أمرتهم بالذهاب إلى مستشفى عسكري حيث تمكنوا من رؤية الجثة لفترة وجيزة قبل حرقها. وفي حالات أخرى، أفادت التقارير بأن السلطات قامت بحرق الجثث قبل إبلاغ الأسر بالوفيات. وفي الحالات التي سمح فيها لأفراد الأسرة باستخراج الجثث أو رؤيتها، ظهرت على العديد من الجثث علامات واضحة على الإصابات، بما في ذلك كدمات وأنوف وأضلاع مكسورة وإصابات في الرأس وشقوق مخططة وعلامات حرق. ولم تتلق الأسر أي معلومات عن أي فحوص طبية أجريت أثناء الاحتجاز أو عن أي تحقيق لاحق في أسباب الوفاة.

38- وفي 1 شباط/فبراير 2021، بدأت السلطات العسكرية باعتقال واحتجاز المسؤولين المنتخبين والمتظاهرين والصحفيين، قبل توسيع شبكتها لتشمل أي شخص يشتبه في معارضته لمجلس إدارة الدولة. وبالنظر إلى أن المحتجزين مشاركون فيما يبدو في الممارسة المشروعة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، فإن الاعتقالات والاحتجازات تعسفية إلى هذا الحد، مما ينتهك الحق في الحرية وحق الفرد في الأمن على شخصه. وإذا تبين أن هذه الاعتقالات قد ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، فقد ترقى إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سوء المعاملة أثناء الاحتجاز، الذي يسبب ألماً بدنياً أو معاناة عقلية للضحية، ويؤدي في بعض الحالات إلى الوفاة أثناء الاحتجاز، يشكل انتهاكاً للحق في الحياة وانتهاكاً لحظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية. وفي هذا الصدد، يحتمل أيضاً أن ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية.

باء - الأطفال

39- تعرض الأطفال أيضاً للاحتجاز التعسفي وخضعوا للاستجواب في مراكز الاستجواب العسكرية. ومع أن بعض الأطفال كانوا محتجزين في نفس الوقت مع والديهم، فإن آخرين لم يكونوا كذلك. وفي هذه الحالات الأخيرة، لا يكتشف الوالدان مكان وجود طفلهما إلى أن تتصل بهما الشرطة - عادة بعد استجواب الطفل في المرافق العسكرية - لتقديم وثائق تثبت سن الطفل. وهذا الاحتجاز، الذي يستمر في كثير من الأحيان أياماً، إلى جانب إخفاء مكان وجود الطفل، يرقى إلى مستوى الاختفاء القسري. ويزعم أيضاً أن الأطفال تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة أثناء وجودهم في عهدة مجلس إدارة الدولة.

40- وفي منطقة يانغون، حوكم الأطفال المتهمون بارتكاب جرائم في محكمة الأحداث، باستثناء الأطفال القادمين من البلدات التي تفرض فيها الأحكام العرفية، وفي بلدي أوكالابا وتينغانغيون الجنوبيتين، حيث نظرت محاكم البلدات في القضايا أمام قضاة جالسين في هيئة محاكم أحداث. وتفيد التقارير بأن هذه الإجراءات ركزت على ضمان الإدانات، في ظل الضغط على الأطفال لانتزاع الاعترافات منهم. وفي إطار عملية كبرى للإفراج عن السجناء في 30 حزيران/يونيه، طلبت السلطات من الأطفال المتهمين بموجب المادة 505 من قانون العقوبات التوقيع على تعهدات شخصية قبل الإفراج عنهم، متعهدين بعدم معاودة ارتكاب الجرائم. ولا يزال بعض الأطفال في مرافق إصلاح الأحداث.

41- وفي ضوء ما تقدم، لا تتوافق عمليات الاحتجاز والإجراءات القضائية ضد الأطفال في مثل هذه الحالات مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، التي تعد ميانمار طرفاً فيها.

سابعاً - تزايد انعدام الأمن وتوسيع نطاق النزاعات المسلحة

42- عرفت ميانمار نزاعات مسلحة متعددة على مدى عقود، وفي أعقاب الانقلاب، تضاعف العنف المسلح بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد. وستمترت النزاعات المسلحة بين التاماداو والمنظمات العرقية المسلحة، التي كانت قائمة قبل الانقلاب في مختلف ولايات ومناطق ميانمار، واشتدت وتجددت. وبصورة منفصلة، ظهرت مقاومة مسلحة، بما في ذلك في المناطق الحضرية، تضم العديد من العناصر المسلحة الجديدة. وأدت ردود التاماداو على هذه الجماعات إلى أعمال عنف خطيرة في مناطق لم تشهد من قبل نزاعاً بين التاماداو والمنظمات العرقية المسلحة. واعتباراً من نيسان/أبريل، أدى تزايد عمليات القتل والتجبر إلى انعدام الأمن في أجزاء مختلفة من البلد. وهناك عدة مناطق تقاتل فيها معاً منظمات عرقية مسلحة وعناصر مسلحة جديدة. ولا يزال المدنيون مستهدفين من قبل التاماداو من خلال استراتيجية "التخفيضات الأربعة" التي طالما تمسك بها، والتي تهدف إلى تقييد حصول العدو على التمويل والغذاء والاستخبارات والمجندين⁽²⁴⁾. وميانمار، بتنفيذها هذه السياسة ضد السكان في مناطق عديدة من البلد، تنتهك طائفة من حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في حالات معينة.

ألف - المقاومة المسلحة الناشئة وغيرها من الأعمال الانتقامية

43- دفع استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين السلميين والغارات الليلية على المجتمعات المحلية من قبل قوات الأمن بعض معارضي الانقلاب إلى حمل السلاح. وبدأت العناصر المسلحة تتشكل في مناطق عديدة من ميانمار، وقد نشأ بعضها من التنظيمات الأهلية لحراسة الأحياء أو من الحركات المحلية التي تطالب بالإفراج عن المحتجزين أو تحاول حماية المتظاهرين. وتجمع آخرون لشن هجمات ضد قوات الأمن من أجل

(24) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/39/64.

ضمان السيطرة على مناطقهم المحلية. وقد حصل بعض أعضاء هذه الجماعات وغيرهم من الأفراد على أشكال من التدريب العسكري، قدمت لهم في بعض الحالات جماعات مسلحة قائمة أصلاً.

44- وبعد أن أعلنت اللجنة التي تمثل بيداونغسو هولتو أن أي ردود على أعمال العنف التي يقوم بها مجلس إدارة الدولة هي دفاع مشروع عن النفس، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية عن قوة الدفاع الشعبي التابعة لها في أوائل أيار/مايو 2021، وكانت هي باكورة "القوات المسلحة الديمقراطية الاتحادية". وبعد ذلك، انحاز علناً عدد من العناصر المسلحة التي شكلت حديثاً في جميع أنحاء ميانمار إلى حكومة الوحدة الوطنية. وفي 26 أيار/مايو، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية مدونة سلوك لقوات الدفاع الشعبي التابعة لها، تتضمن أحكاماً بشأن القواعد الدولية الرئيسية (انظر الفرع تاسعاً أدناه). غير أن حكومة الوحدة الوطنية لا يبدو حتى الآن أنها تسيطر على الجماعات المتعددة، بما في ذلك تلك التي أعلنت ولاءها لها وتلك التي لم تعلن ذلك. وتتباين هذه العناصر المسلحة الجديدة من حيث الحجم؛ والتدريب؛ والمعدات؛ وعدد المنتسبين لها؛ ومستويات التنظيم، بما في ذلك هياكل القيادة؛ والقدرة على شن الهجمات. واعتباراً من منتصف أيار/مايو 2021، تشكلت أيضاً في جميع أنحاء البلد عناصر مسلحة موالية للجيش تدعى بيو ساو هتي، قيل إن التاتماداو دربو بعضها.

45- ووقعت اشتباكات مسلحة بين هذه الجماعات وقوات الأمن في ما لا يقل عن 12 ولاية ومنطقة وإقليماً⁽²⁵⁾، ووقع قتال عنيف بشكل خاص في منطقة ساغاينغ، وفي ولايتي تشين وكايا. وفي عدة حالات، شن التاتماداو عمليات انتقامية عقابية ضد المجتمعات المحلية بعد مناوشات مع جماعات الدفاع، أو أثناء عمليات تفتيش، مما أدى إلى عمليات قتل أو جرح وتشريد قسري.

46- وفي منطقة ساغاينغ، شنت عناصر مسلحة هجمات في عدة مواقع منذ أوائل نيسان/أبريل 2021، مما عجل بتدهور مطرد في الحالة. وفي أوائل تموز/يوليه، نشرت وحدات تاتماداو أسلحة ثقيلة ومدافع ثقيلة في بلدي كاني وديبايين، مما أسفر عن مقتل عشرات الأفراد، بعضهم بعد إلقاء القبض عليهم، وزعم أن بعضهم أعضاء في مجموعات العناصر المسلحة. وقد أدى القتال إلى نزوح 5 000 من المدنيين إلى المواقع الدينية أو إلى مناطق الأدغال وبلاد الهند المجاورة.

47- وفي ولاية تشين، هاجمت قوات الدفاع في تشينلاندا التاتماداو في عدة بلدات. وفي بلدة ميندات، وبعد إعلان الأحكام العرفية في 13 أيار/مايو 2021، اعتدت وحدات تاتماداو على البلدة باستخدام المدفعية واستخدام 15 شخصاً كدروع بشرية. وقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين وجرح أكثر من 50 آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، لحقت أضرار بالمباني المدنية، وشرد آلاف من السكان. وحاصرت قوات الأمن مدنيين آخرين في البلدة، بعد أن قطعت إمداداتهم من المياه والكهرباء حسبما ورد. وفي أوائل حزيران/يونيه، أجبر القتال في القرى المجاورة بعض المشردين داخلياً إلى النزوح من جديد. وتفيد التقارير بأن التاتماداو أطلقوا النار أيضاً على مخيمات المشردين داخلياً التي تحمل أعلاماً بيضاء، وقيدوا عمليات إيصال المساعدات الإنسانية. وأسفرت الاشتباكات المسلحة في بلدات أخرى عن مقتل ما لا يقل عن سبعة مدنيين.

48- وشكل أعضاء جماعات الدفاع المحلية والمنظمات العرقية المسلحة قوة الدفاع عن القوميات الكارينية. وفي أواخر أيار/مايو 2021، سيطروا على عدة مراكز للشرطة وقواعد تاتماداو في بلدي ديموسو ولويكاو في ولاية كايا وبلدة بيكون في ولاية شان الجنوبية. ونشرت وحدات تاتماداو أسلحة ثقيلة وشنت غارات جوية في مناطق مأهولة بالسكان، مما أسفر عن مقتل أكثر من 55 مدنياً. وشملت الرفات التي عثر عليها في ساحات المدارس ومواقع أخرى بعد أن خفت حدة القتال في حزيران/يونيه 2021، ما مجموعه 22 جثة عثر عليها وأيدي أصحابها مقيدة، مما يشير إلى إعدامهم بإجراءات موجزة. واحتلت قوات التاتماداو

(25) انظر A/HRC/48/CRP.2 للاطلاع على الخريطة ذات الصلة.

وأحرقت ونهبت الأعيان المدنية، بما في ذلك المدارس والمباني الدينية. وكان أحد هذه المباني يأوي المسنين، مما أسفر عن وفاة ثمانية أشخاص. وفر أكثر من 108 000 مدني إلى المواقع الدينية والأدغال للاحتباء بها، حيث تتضاءل إمكانيات الحصول على الغذاء والدواء والمأوى. وقيدت قوات تاتاماداو أيضاً عمليات إيصال المساعدات الإنسانية، ويزعم أنها أحرقت الأرز المخصص للمشردين داخلياً.

49- وأدى تزايد الإجرام والقتل المستهدف واستخدام أجهزة متفجرة من قبل جهات فاعلة مجهولة الهوية إلى تفاقم انعدام الأمن. ويزعم أن أكثر من 130 شخصاً قتلوا وأصيب آخرون منذ أيار/مايو 2021، معظمهم نتيجة لإطلاق النار أو عمليات الطعن بأسلحة بيضاء. وقيل إن غالبية المستهدفين كانوا من مديري الأحياء والقرى الحاليين أو السابقين، أو من يشتبه في أنهم مخبرون عسكريون. وحتى الآن، أعلنت العناصر المناهضة للجيش مسؤوليتها عن الهجوم في نحو اثنتي عشرة حالة. وفي عدة حالات، قتل مرتكبو جرائم مجهولو الهوية، قيل إن بعضهم على صلة ببايو ساو هتي، أعضاء في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وشخصيات سياسية أخرى باستخدام أساليب مماثلة.

50- ومنذ نيسان/أبريل 2021، حدثت زيادة في عدد الانفجارات التي وقعت بالقرب من المباني التي يبدو أنها تابعة للجيش، بما في ذلك المباني الإدارية ونقاط التفتيش ومراكز الشرطة، فضلاً عن المرافق التعليمية، قبل أن يعيد مجلس إدارة الدولة فتح المدارس. وتعتبر الأجهزة المتفجرة المرتجلة والأجهزة الحارقة بدرجات متفاوتة من التطور مسؤولة عن الوفيات أو الإصابات في بعض الحالات.

51- وفي كل حالة تصل إلى حد النزاع المسلح غير الدولي⁽²⁶⁾، ينطبق القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، تنطبق المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف والقواعد المنطبقة من القانون الدولي العرفي الإنساني على القوات العسكرية والجماعات المسلحة التي هي أطراف في النزاع. وتشمل الحوادث المذكورة أعلاه تجاوزات وانتهاكات للحق في الحياة، والحق في الحرية وفي الأمن، والحق في التحرر من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والحق في الغذاء والسكن والتعليم والصحة، من بين حقوق أخرى. وقد تشكل بعض الحوادث المفصلة أعلاه انتهاكات للقانون الدولي الإنساني الساري على النزاعات المسلحة وقد ترقى إلى جرائم حرب.

باء - النزاع المسلح بين قوات الأمن في ميانمار والمنظمات العرقية المسلحة

52- استمرت، أو ظهرت من جديد، منذ 1 شباط/فبراير 2021 النزاعات المسلحة القائمة أصلاً بين التاتاماداو والمنظمات العرقية المسلحة في مختلف ولايات ومناطق ميانمار. ومع أن ولاية راخين شهدت أعمال عنف كبيرة في معظم عام 2020، فقد استمر حتى الآن وقف هش لإطلاق النار بدأ في أواخر عام 2020 بين التاتاماداو وجيش أراكان. وفي مناطق أخرى كانت أقل تقلباً في السنوات الأخيرة، ولا سيما ولايتي كاشين وكابين، تجددت الأعمال العدائية. وتشير تقارير منتظمة وموثوقة إلى أن عدة أطراف في النزاع المسلح لم تحترم التزاماتها بحماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلى وجه الخصوص، واصل التاتاماداو شن هجمات يبدو أنها تستهدف بشكل مباشر المدنيين والأعيان المدنية، أو نفذت بشكل عشوائي، في تجاهل صارخ للسكان المدنيين⁽²⁷⁾. وتواصل الألغام الأرضية أيضاً التسبب في قتل وجرح المدنيين والتأثير في سبل كسب الرزق والوصول الإنساني.

(26) وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن النزاعات المسلحة غير الدولية هي مواجهات مسلحة متطاولة الأجل تقع بين قوات مسلحة حكومية وقوات جماعة مسلحة أو أكثر، أو تنشأ بين جماعات مسلحة في إقليم إحدى الدول. ويجب أن تصل المواجهة المسلحة إلى حد أدنى من الحدة وأن تظهر الأطراف المنخرطة في النزاع حداً أدنى من التنظيم (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق 2016 - المادة 3: النزاعات التي ليس لها طابع دولي"، الفقرة 423).

(27) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/39/CRP.2 و A/HRC/42/50.

53- وكما أشير إليه سابقاً، فحيثما يوجد نزاع مسلح غير دولي، ينطبق القانون الدولي الإنساني بالإضافة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، يتعين على جميع أطراف النزاع أن تحرص باستمرار على تجنب المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب الخسائر في أرواح المدنيين والإضرار بالأعيان المدنية، والتقليل منها إلى أدنى حد في كل الأحوال. وقد ترقى إلى جرائم حرب بعض انتهاكات هذه الالتزامات، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين، واستخدام الدروع البشرية، والتشريد القسري، ومهاجمة الأعيان المدنية - ما لم يكن ذلك مطلوباً لأمن المدنيين المعنيين أو مبرراً بضرورة عسكرية حتمية.

1- جنوب شرق ميانمار

54- في أعقاب عدة سنوات من السلام النسبي، بعد أن وقع اتحاد كارين الوطني اتفاق وقف إطلاق النار مع التاتاماداو في عام 2012، اندلعت مناوشات في جنوب شرق ميانمار في أواخر عام 2020. وبحلول كانون الثاني/يناير 2021، كان 4 000 شخص قد نزحوا حديثاً، بالإضافة إلى حوالي 131 000 شخص يوجدون أصلاً في حالة نزوح طويل الأمد وما يقارب 97 000 لاجئ على طول الحدود بين تايلاند وميانمار⁽²⁸⁾. واستمرت الاشتباكات المسلحة المتفرقة بعد الانقلاب.

55- وحدث تصعيد كبير في الأعمال العدائية بعد 27 آذار/مارس 2021، عندما استولى جيش التحرير الوطني الكاريني على قاعدة تاتاماداو في مقاطعة هيابون بولاية كاين. وفي رد انتقامي واضح، شن الجيش غارات جوية في ولاية كاين ومنطقة باغو للمرة الأولى منذ أكثر من عقدين، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين، وتسبب في حالات نزوح، وألحق الضرر بالمدارس والممتلكات المدنية وسبل العيش أو تسبب في تدميرها. ونفذت بعض هذه الضربات الجوية في مناطق لا توجد فيها أهداف عسكرية واضحة⁽²⁹⁾.

56- وأفيد عن وقوع مئات الاشتباكات المسلحة بحلول منتصف أيار/مايو⁽³⁰⁾، وأفيد بأن استخدام التاتاماداو للمدفعية أسفر عن إصابات في صفوف المدنيين، وعن تدمير ممتلكات، وإلحاق أضرار بعيادة صحية، فضلاً عن أعمال نهب وتشريد. وهناك تقارير موثوقة عن حالي إعدام خارج نطاق القضاء على يد التاتاماداو. وفي حزيران/يونيه، زعمت وسائل إعلام تابعة لمجلس إدارة الدولة أن "منظمة كارين للدفاع الوطني" التابعة لاتحاد كارين الوطني اختطفت 47 مدنياً وقتلت 25 منهم؛ وتمكن الآخرون من الفرار⁽³¹⁾. وأفادت التقارير أن منظمة كارين للدفاع الوطني ادعت أنها أفرجت عن المدنيين وأن الأفراد الـ 25 الباقين كانوا من الجنود، وبعضهم أصيب بطلق نار. وفي 16 حزيران/يونيه، ذكر اتحاد كارين الوطني أنه يحقق في الحادث.

57- وفي 12 تموز/يوليه 2021، شرد نحو 47 600 شخص حديثاً في ولاية كاين⁽³²⁾ في ملاجئ مؤقتة أو كهوف. وتأثرت سبل عيش الأشخاص الذين لم يتشردوا داخلياً بسبب القيود المفروضة على السفر، وانعدام الأمن، وجائحة كوفيد-19، أو بسبب إعاقه التاتاماداو إيصال المعونة الإنسانية.

(28) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Myanmar humanitarian update No. 3", 27 January 2021; and "Humanitarian needs overview: Myanmar", January 2021, p. 18.

(29) انظر A/HRC/48/CRP.2.

(30) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Myanmar: humanitarian snapshot", 18 May 2021.

(31) Global New Light of Myanmar, "KNDO abducts innocent 47 workers, brutally kills 25 persons", 14 June 2021.

(32) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, "Myanmar emergency overview map", 12 July 2021.

2- شمال ميانمار

58- رغم وجود سلام نسبي في ولاية كاشين منذ عام 2018، لا يزال نحو 95 000 شخص في حالات نزوح مطولة. ومنذ أن هاجم جيش استقلال كاشين قاعدة تاتاماداو في بلدة هباكانت في 11 آذار/مارس 2021، اندلعت أعمال قتال بين التاتاماداو وجيش استقلال كاشين في ما لا يقل عن 14 بلدة في ولاية كاشين وولاية شان الشمالية ومنطقة ساغايغ الشمالية.

59- واشتد القتال منذ أواخر آذار/مارس عندما استعاد جيش استقلال كاشين قاعدة استراتيجية على قمة الجبل بالقرب من بلدة موموك. وشنت قوات تاتاماداو غارات جوية وهجمات مدفعية منتظمة من قواعدها بالقرب من قريتي ميو ثيت وكونلاو، وكان معظمها باتجاه القواعد الجبلية لجيش استقلال كاشين. ووقعت هجمات عشوائية في مناطق مأهولة بالسكان تسببت في سقوط ضحايا مدنيين، وإلحاق أضرار بالممتلكات المدنية، بما في ذلك المواقع الدينية، فضلاً عن تشريد السكان. ولم تقدم، على ما يبدو، أي تحذيرات مسبقة من الهجمات. وفي حادث وقع في 11 نيسان/أبريل 2021، بعد هجمات شنها جيش استقلال كاشين على قواعد عسكرية بالقرب من ميو ثيت، شن التاتاماداو غارات جوية وأطلقوا وبلاً من القذائف المدفعية العشوائية مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإلحاق أضرار بالعديد من الأعيان المدنية، حسب التقارير. وفي 3 أيار/مايو 2021، تبادل تاتاماداو وجيش استقلال كاشين نيران المدفعية بالقرب من كونلاو، حيث أصابت قذائف ديراً يأوي سكاناً مدنيين. وقتلت امرأة ورجل وراهب وأصيب أربعة أشخاص بجروح خطيرة، من بينهم طفل. ووردت تقارير عن استخدام التاتاماداو للدروع البشرية والعمل القسري في ولاية كاشين، وأفيد كذلك أن جيش استقلال كاشين لجأ في مناسبات إلى التجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال. وحتى 12 تموز/يوليه 2021، شرد ما لا يقل عن 7 800 شخص في جميع أنحاء ولاية كاشين⁽³³⁾، ولجأ معظمهم إلى الأديرة والكنائس.

60- وأسفرت النزاعات المسلحة في مختلف مناطق ولاية شان فيما بين المنظمات العرقية المسلحة، وكذلك مع التاتاماداو، عن انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان على مدى سنوات عديدة. وفي ولاية شان الشمالية، يعيش حوالي 10 000 من المشردين داخلياً في مخيمات منذ عام 2011. ومن أصل 17 700 نازح من النازحين في عام 2021، لا يزال حوالي 3 350 شخصاً غير قادرين على العودة بسبب الأضرار التي لحقت بالممتلكات وانعدام الأمن والألغام الأرضية⁽³⁴⁾. وتشمل التجاوزات والانتهاكات مزاعم استخدام التاتاماداو للدروع البشرية والعمل القسري؛ وعمليات الاختطاف التي يقوم بها مجلس استعادة ولاية شان وجيش ولاية شان - الشمال وجيش التحرير الوطني لتانغ؛ والتجنيد القسري والعمل القسري من قبل المجموعتين الأخيرتين. وفي إحدى الحوادث، اختطف أفراد مجلس إصلاح ولاية شان رجالاً من قرية مانسا في بلدة نامتو، وربما أخضعوهم للاختفاء القسري، وأحرقوا المنازل والمباني المستخدمة لتخزين الأغذية وتأمين الحيوانات بعد فرار القرويين بسبب الاشتباكات بين مجلس إصلاح ولاية شان وجيش تحرير تانج الوطني. وأفيد بأن مجلس إصلاح ولاية شان قد نشر قوات في القرية.

3- ميانمار الغربية

61- بالرغم من توقف النزاع المسلح بين جيش أركان وتاتاماداو في ولايتي راخين وتشين منذ أواخر عام 2020، فإن الألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة تسببت في مقتل 12 مدنياً وإصابة 30 آخرين حتى حزيران/يونيه 2021⁽³⁵⁾. وعلاوة على ذلك، لا يزال أكثر من 80 000 شخص مشرداً في

(33) المرجع نفسه.

(34) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Myanmar humanitarian update No. 8", 24 June 2021. Figures for 2021 include two townships in southern Shan State

(35) United Nations Children's Fund, "Landmines/ERW incidents information (2021)", factsheet, July 2021

أنحاء ولاية راخين الشمالية والوسطى. وهم عاجزون عن العودة إلى ديارهم بسبب الألغام الأرضية، واستمرار وجود الجماعات المسلحة، والخوف من استئناف النزاع، مما يزيد من حدة القلق بشأن فقدان سبل العيش ومصادر الغذاء للعام المقبل.

62- وفي الوقت نفسه، لا يزال ما يقرب من 600 000 من الروهينغا يعيشون ظروفاً صعبة في ولاية راخين. ولم تعالج انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها سابقاً، ويبدو أنها مستمرة، بما في ذلك في المناطق التي وسع فيها جيش أركان وجوده الإداري. وتشمل الادعاءات حالات القتل غير القانوني، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ومزاعم بوجود مستويات عالية من الابتزاز. ومنذ شباط/فبراير 2021، أعاد مجلس إدارة الدولة العمل بسياسة تحظر السفر بدون وثائق داخل ميانمار، مما أدى إلى الحكم على نحو 80 من الروهينغا، غالبيتهم من الأطفال، بالسجن لمدة تصل إلى عامين، وتجرى حالياً محاكمة أكثر من 60 شخصاً. وبسبب التمييز المتأصل والمنهجي، تؤثر المخاوف بشأن الحصول على الرعاية الصحية بشكل غير متناسب في الروهينغا، مما يؤدي إلى أمور منها وفيات الأطفال بسبب الإسهال المائي الحاد التي يمكن الوقاية منها. ولا يزال أكثر من 130 000 شخص، معظمهم من الروهينغا، محتجزين في مخيمات في ولاية راخين الوسطى، حيث ظلوا محتجزين منذ عام 2012. ولم تف المحاولات الجارية لإغلاق هذه المخيمات في إطار الاستراتيجية الوطنية، بدءاً بمخيم كياوك تا لون، بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات، حيث لم تجر مشاورات أو تبذل جهود حقيقية لمعالجة المسائل الهيكلية. ومن الواضح أن الظروف المؤدية إلى العودة الطوعية والأمن والكرامة والمستدامة للاجئين الروهينغا من بنغلاديش لم تتوفر بعد.

ثامناً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

63- ترتبت على الأحداث التي أعقبت الانقلاب آثار لا حصر لها في تمتع السكان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فقد أصيب الاقتصاد بالشلل، وهو ما يُعزى بصورة كبيرة إلى إضرابات العمال الواسعة، بما في ذلك في قطاعات المصارف والنقل والخدمات اللوجستية. وكاد العمل المصرفي يتوقف، مما حدّ بشدة من إمكانية حصول الناس على النقد وباتت الشركات غير قادرة على تسديد المدفوعات أو تلقيها. وأدت الاضطرابات في النظام المصرفي إلى خفض تدفقات التحويلات المالية، التي وفرت مصدراً هاماً للدخل لملايين الأسر المعيشية. وأدت إضرابات عمال النقل والخدمات اللوجستية إلى تعطيل الواردات والصادرات الأساسية، مما تسبب في زيادة أسعار الوقود والغذاء، وهو ما أثر بوجه خاص في الأسر المعيشية الفقيرة، مما زاد من ضعفها ومن انعدام الأمن الغذائي⁽³⁶⁾. وأدت القيود المفروضة على الإنترنت إلى خنق الاقتصاد الرقمي الناشئ، بما في ذلك الأموال المتنقلة والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل عبر الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، دعا مؤيدو حركة العصيان المدني، ثم حكومة الوحدة الوطنية، إلى مقاطعة السلع والخدمات المرتبطة بالتكتلات المملوكة للجيش، مما أدى، حسب التقارير، إلى انخفاض المبيعات بنسبة تتراوح بين 80 و90 في المائة بالنسبة لبعض العلامات التجارية⁽³⁷⁾.

64- وانهارت ثقة أصحاب الأعمال والمستثمرين بعد الانقلاب، مما أدى إلى تدمير العمالة وسبل العيش بالنسبة للكثيرين، وخاصة العمال المهاجرين الداخليين. وانسحبت عدة شركات دولية كبرى من ميانمار أو أوقفت وارداتها منها، وأغلقت العديد من المصانع أبوابها. وبحلول نيسان/أبريل 2021، كان نحو 200 000 من

(36) World Food Programme, "Myanmar: analysis of the economic fallout and food insecurity in wake of the takeover", April 2021

(37) انظر www.re-course.org/wp-content/uploads/2021/06/ALTSEAN-IFI-Watch-Recourse-Junta-Economy-0621.pdf (p. 3)

العمال في مجال الملابس، ومعظمهم من النساء، قد فقدوا عملهم، شأنهم شأن 300 000 إلى 400 000 من عمال البناء. وتأثرت بشدة سبل معيشة المنتجين الزراعيين بسبب صعوبة الحصاد نتيجة تعطل النقل والوسائل اللوجستية؛ وزيادة انعدام الأمن في المناطق المتضررة من النزاع؛ فضلاً عن زيادة تصل إلى 52 في المائة في أسعار المدخلات الزراعية، مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية⁽³⁸⁾.

65- وأصبح الحصول على التعليم، الذي تعطل بشدة أصلاً بسبب إغلاق المدارس المرتبط بجائحة كوفيد-19، مستحيلاً بالنسبة لما يقرب من 12 مليون شاب. وبالإضافة إلى الجزاءات الجماعية وأوامر التوقيف الصادرة بحق المدرسين، أصبحت المرافق التعليمية هدفاً لهجمات، بما في ذلك الحرق العمد وتفجيرات الأجهزة المتفجرة المرتجلة، مما حرم الأطفال من بيئة تعليمية آمنة. وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو 2021، أبلغ عن وقوع 102 من حوادث العنف أو حالات عرقلة التعليم من جانب جهات فاعلة مختلفة، بما في ذلك 15 حادثة استخدام عسكري لمرافق التعليم⁽³⁹⁾. ومع أن مجلس إدارة الدولة فرض على المدارس إعادة فتح أبوابها في 1 حزيران/يونيه 2021، فقد رفض معظم الطلاب الحضور، مما يشير إلى الانهيار الفعلي للنظام التعليمي.

66- وبالمثل، فقد انهار، في أعقاب الانقلاب، النظام الصحي الهش أصلاً بسبب نقص الاستثمار في الهياكل الأساسية وعدم كفاية القوة العاملة. وأغلقت معظم المستشفيات العامة أبوابها في ظل إضراب العاملين الصحيين عن العمل ثم إلقاء القبض عليهم في وقت لاحق. وتفيد التقارير بأن العديد من الأشخاص لم يتمكنوا من الحصول على الرعاية الصحية لأنهم كانوا يخشون زيارة الطبيب، أو لأنهم منعو من تلقي العلاج في المستشفيات العسكرية، أو لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف العلاج في القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، تعرضت المرافق الصحية والموظفون ووسائل النقل والإمدادات للهجوم من جانب قوات الأمن، في انتهاك خطير للحق في الصحة. وسجلت منظمة الصحة العالمية 248 هجوماً في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 30 حزيران/يونيه 2021⁽⁴⁰⁾. ونسبت مصادر متعددة غالبية الحوادث، بما في ذلك إطلاق النار الذي استهدف عمال الصحة وسيارات الإسعاف التي تساعد المتظاهرين المصابين، إلى قوات الأمن.

67- وكان لانهيار النظام الصحي عواقب مدمرة بالنسبة لجهود التصدي لجائحة كوفيد-19 في ميانمار التي لا تتوافر لها التجهيزات اللازمة للفحص ورصد العدوى ومعالجتها والوقاية منها، فارتفعت أعداد الإصابات الجديدة بشكل مثير للقلق منذ أيار/مايو 2021. وكثرت التقارير التي تفيد بوقوع وفيات بسبب نقص الأكسجين الطبي، حيث حرم العديد من المرضى من الحصول على العلاج في المستشفيات، وأفيد بأن مجلس إدارة الدولة فرض قيوداً على مبيعات الأكسجين للأفراد.

68- وفي شمال ميانمار وغربها وجنوب شرقها، أدى تصاعد الأعمال العدائية بين التاتاماداو والمنظمات العرقية المسلحة وتزايد انعدام الأمن إلى زيادة كبيرة في التشرد الداخلي، كما سبق ذكره. وكانت المجتمعات المتضررة التي تقتصر على الغذاء والرعاية الصحية والمأوى ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي معرضة لخطر الإصابة بالأمراض، وفي حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وبالرغم من ذلك، واجهت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني عقبات كبيرة في تقديم المساعدة الحيوية بسبب القيود التي فرضها الجيش على التنقل والوصول في العديد من المناطق، وبسبب الاضطرابات في القطاع المصرفي وفي سلاسل الإمداد. وبسبب التشرد، لم يتمكن بعض المشردين داخلياً من زراعة المحاصيل، مما ينطوي على مخاطر بالنسبة للأمن الغذائي في المستقبل.

(38) International Food Policy Research Institute, "Monitoring the agri-food system in Myanmar", July 2021

(39) Insecurity Insight, "Violence against or obstruction of education in Myanmar: February–May 2021"

(40) World Health Organization, Surveillance System for Attacks on Health Care

69- وتتعرض ميانمار بشكل متزايد لخطر الانهيار، حيث تحطمت نظمها الاقتصادية والتعليمية والصحية ونظم الحماية الاجتماعية نتيجة للانقلاب. ومن المتوقع أن تضاعف الصدمات المزدوجة لجائحة كوفيد-19، مقرونة بالانقلاب، معدلات الفقر من 24.8 في المائة في عام 2017 إلى 48.2 في المائة بحلول أوائل عام 2022⁽⁴¹⁾. وتشير التقديرات إلى أن آثار الانقلاب تعرض ما بين 1,5 مليون و3,4 ملايين شخص إضافي لخطر انعدام الأمن الغذائي⁽⁴²⁾.

تاسعاً - حكومة الوحدة الوطنية

70- في مواجهة عنف التاتماداو، رفض الناس من جميع الطوائف في ميانمار الانقلاب بما يكاد يكون إجماعاً تاماً، وطالبوا باحترام حقوقهم ونتائج انتخابات عام 2020. وفي أعقاب الانقلاب، أنشأ ما يقرب من 300 برلماني من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، كانوا قد انتخبوا في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اللجنة التي تمثل بيداونغسو هلوتاو. وكانت هذه المجموعة تعترف بالعمل بوصفها البرلمان الوطني وتعترف بتقديم التوجيه السياسي بوصفها الممثل المنتخب بصورة مشروعة لشعب ميانمار. ومع أن هناك دعماً كبيراً للجنة وشرعيتها، فقد انتقد المجتمع المدني الحكومة المؤقتة باعتبارها غير شاملة بما فيه الكفاية.

71- وفي 31 آذار/مارس، نشرت اللجنة التي تمثل بيداونغسو هلوتاو ميثاقاً للديمقراطية الاتحادية يوضح أهدافها وخريطة الطريق السياسية، مُعدّة في قائمة أعضاء الميثاق البرلمانيين المنتخبين والأحزاب السياسية وحركة العصيان المدني ولجان الإضراب العام والنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والمنظمات العرقية المسلحة. وفي خروج ملحوظ على دستور عام 2008، الذي ترتبط فيه الحقوق بالمواطنة، ذكرت اللجنة أن لكل شخص يعيش في ميانمار الحق في حقوق الإنسان الأساسية، وأن الأقليات الإثنية لها حقوق كاملة كأفراد وكجماعات إثنية.

72- وفي 16 نيسان/أبريل 2021، أعلنت اللجنة الممثلة لبيداونغسو هلوتاو عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الرئيس وين مينت والإبقاء على أونغ سان سو كي مستشارة للدولة، بالرغم من أن كليهما محتجزان. وبعد ذلك، أنشأت حكومة الوحدة الوطنية وزارات للشؤون الاتحادية؛ وشؤون المرأة والشباب والأطفال؛ وحقوق الإنسان؛

73- وفي 26 أيار/مايو، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية مدونة سلوك لقوات الدفاع الشعبي التابعة لها، تضمنت أحكاماً بشأن القواعد الدولية الرئيسية لعدم التمييز وحماية المدنيين، بما في ذلك حظر الاعتداءات على البنى التحتية المدنية مثل المدارس، ومنع تعذيب المحتجزين، وأخذ الرهائن المدنيين، والاعتداء الجنسي على النساء والأطفال. غير أن مدونة قواعد السلوك لم تتناول جوانب أخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك مسائل خطيرة طال أمدها مثل التجنيد القسري وتجنيد الأطفال واستخدام الألغام الأرضية.

74- وصدر بيان بارز آخر في مجال السياسة العامة لحكومة الوحدة الوطنية في 3 حزيران/يونيه من خلال ورقة موقف الحكومة بشأن الروهينغيا. وبينما تعترف هذه الحكومة بالانتهاكات الحقوقية الجسيمة السابقة المرتكبة ضد الروهينغيا، وتتعهد بالتماس العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة، وتلتزم بإلغاء عملية إصدار بطاقات التحقق الوطنية، فإن هذه السياسة العامة هي أساساً بيان مبادئ عامة لمعالجة الوضع في ولاية راخين وليست سياسة عامة للتصدي للاضطهاد الذي مارسته الدولة ضد الروهينغيا منذ أمد طويل.

(41) United Nations Development Programme, "COVID-19, coup d'état and poverty: compounding negative shocks and their impact on human development in Myanmar", 30 April 2021, p. 14

(42) World Food Programme, "Myanmar: analysis of the economic fallout and food insecurity in wake of the takeover"

عاشراً - استنتاجات وتوصيات

75- لقد تطور الانقلاب إلى كارثة بالنسبة لحقوق الإنسان لا يوجد أي مؤشر على تراجعها. وقد أوجز هذا التقرير العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، فضلاً عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، التي قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب. وقد ترقى بعض الانتهاكات أيضاً إلى جرائم ضد الإنسانية إذا تبين أنها ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين. وليس هناك ما يشير إلى أن السلطات العسكرية ستنتظر في التصدي لهذه الانتهاكات أو ستنفذ توصيات سابقة لمعالجة الإفلات من العقاب وإصلاح القطاع الأمني. ولهذا السبب، يجب مواصلة وتعزيز جهود المساءلة الدولية التي يدعمها مجلس حقوق الإنسان.

76- ويجب على الدول الأعضاء أن تعمل على وجه السرعة لمنع حدوث مزيد من التفكك في ميانمار يتحول إلى نزاع مسلح في عموم البلاد أو يؤدي إلى انهيار الدولة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ويعزز السياسات الشاملة التي رأت النور خلال الأزمة والتي تتجاوز الانقسامات التاريخية في البلد فيما يتعلق بالاختلافات العرقية والدينية.

77- وتوصي المفوضية السامية لحقوق الإنسان بما يلي:

(أ) أن يوقف الجيش في البلد فوراً جميع أعمال العنف والهجمات ضد سكان ميانمار في جميع أنحاء البلد، وأن يوقف جهوده لعرقلة المساعدة الإنسانية، وأن يفرج عن جميع المحتجزين السياسيين، وأن يحترم نتائج انتخابات عام 2020؛

(ب) أن يحترم الجيش والمنظمات والجماعات المسلحة في البلد حقوق الإنسان احتراماً تاماً ويمثلوا للقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء؛

(ج) أن تكفل حكومة الوحدة الوطنية استناد أعمالها وسياساتها وبرامجها إلى مشاورات واسعة وشاملة تحترم احتراماً تاماً القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما مبادئ المساءلة والمساواة وعدم التمييز؛

(د) أن يقف المجتمع الدولي متحداً ضد الانقلاب ويعمل بطريقة منسقة لمنع بيع الأسلحة أو تقديم المساعدة العسكرية إلى ميانمار، وضمان المساءلة عن جميع الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان، والعمل مع جميع أصحاب المصلحة من أجل الحوار الوطني واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(هـ) أن يعجل أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالتنفيذ الفعال والمجدي لتوافق الآراء الخماسي البنود الذي تم التوصل إليه، بوسائل منها نشر فريق من المراقبين في ميانمار، وربما عن طريق تمكين اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا و/أو عن طريق التعاون مع الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.